

حوكمة الموازنة العامة في ليبيا (2017-2025) دراسة تحليلية تطبيقية لمبادئها وأبعادها.
(Budget Governance in Libya (2017–2025): An Applied Analytical Study of Its Principles and Dimensions)

Dr. ABDULFATTAH A. MOHAMED ALMARGI
Assistant Professor / Department of Accounting
University of Zawia /Faculty of Economics – Zawia
[Email: aalmargi@zu.edu.ly](mailto:aalmargi@zu.edu.ly)

عبدالفتاح عبدالله المرخي
أستاذ مساعد/ قسم المحاسبة
جامعة الزاوية/ كلية الاقتصاد الزاوية.

رقم المعرف على ORCID: 0009-0007-5565-537X

تاريخ الاستلام: 2026/04/03 تاريخ المراجعة 2026/05/02 تاريخ القبول: 2026/05/15- تاريخ النشر: 2026/06/06

مستخلص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل مبادئ حوكمة الموازنة العامة في ليبيا، خلال الفترة (2017-2025) بالاعتماد على بيانات محلية ودولية، استندت الدراسة في جانبها النظري إلى إطار يحدد مبادئ حوكمة المالية العامة، وفق ما أقرته المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتشمل (الشفافية- الشمولية- الانضباط المالي- الكفاءة، الاستدامة- والمساءلة) وقد تم اختبار هذه المبادئ في السياق الليبي باستخدام تحليل كمي ونوعي للبيانات المالية والتقارير المؤسسية. وأظهرت النتائج أن الموازنة العامة الليبية تعاني من قصور في الالتزام بمعظم هذه المبادئ، حيث يتجلى ضعف الشفافية في غياب الحسابات الختامية، وتأخر نشر البيانات وتراجع الشمولية بسبب الإنفاق خارج الموازنة، وضعف الانضباط المالي نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، كما توصلت الدراسة إلى وجود خلل في الكفاءة بسبب هيمنة النفقات الجارية، وغياب الاستدامة نتيجة غياب التخطيط متوسط وطويل الأجل، إضافة إلى قصور ومحدودية في المساءلة بفعل الانقسام السياسي وضعف أجهزة الرقابة، وخلصت الدراسة إلى أن غياب الحوكمة المالية في ليبيا يعكس أزمة مؤسسية عميقة تعيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأوصت بضرورة إدخال إصلاحات تشريعية ومؤسسية شاملة، بما في ذلك تنويع مصادر الإيرادات تبني الموازنة الموجهة بالأداء، وتعزيز استقلالية الرقابة بما يتماشى مع الممارسات الدولية.

الكلمات المفتاحية: مبادئ حوكمة الموازنة العامة، الحوكمة المالية، الموازنة العامة، الشفافية، الانضباط المالي.

Abstract:

This study examines the principles of budget governance in Libya during the period 2017–2025, relying on recent national and international financial data. The research employs a theoretical framework that defines fiscal governance principles as articulated by leading institutions such as the IMF, World Bank, and OECD, including transparency, comprehensiveness, fiscal discipline, efficiency, sustainability, and accountability. These principles were tested within the Libyan context through quantitative and qualitative analysis of financial data and institutional reports. The findings indicate that Libya's public budget falls short of meeting most of these principles. Transparency is undermined by the absence of final accounts and delayed data publication; comprehensiveness is weakened by off-budget expenditures; and fiscal discipline is constrained by heavy dependence on oil revenues. Moreover, efficiency is compromised by the predominance of recurrent spending over investment, sustainability is limited due to the absence of medium-term planning, and political fragmentation and weak oversight bodies hamper accountability. The study concludes that the lack of fiscal governance reflects a deep institutional crisis that undermines economic stability and sustainable development. It recommends comprehensive legislative and institutional

reforms, including revenue diversification, the adoption of performance-based budgeting, and strengthening oversight independence in line with international best practices.

Keywords: Principles of Budget Governance, Fiscal Governance, Public Budget, Transparency, Fiscal Discipline

1- الإطار العام للدراسة.

1:1 المقدمة (Introduction):

تعدّ الموازنة العامة للدولة الأداة الأساسية التي تجسد السياسة المالية العامة وتتضمن أولويات الدولة وخططها الاجتماعية والاقتصادية، فهي وثيقة مالية واقتصادية تعكس توزيع الموارد العامة المتاحة وتحدد مجالات التنمية والاستثمار. وقد حظي موضوع حوكمة الموازنة العامة للدولة باهتمام متزايد منذ تسعينيات القرن الماضي وبالأخص في أعقاب الأزمات المالية، حين تبين أن القصور في الرقابة والشفافية ووتدني مستوى الانضباط المالي، أدت إلى تفاقم الديون وزيادة معدلات الفساد وسوء كفاءة تخصيص الموارد. (OECD, 1995, Akitoby, 2020) وبرز نتيجة لذلك مفهوم حوكمة الموازنة العامة، كمفهوم تجاوز إدارة المالية العامة التقليدية، ليشمل مبادئ وممارسات تهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة والانضباط والشمولية والاستدامة والمساءلة (GIFT, 2018). وتكمن أهمية هذه المبادئ في كونها تمثل ضماناً لتحقيق التوازن بين الاحتياجات المتزايدة للمجتمعات والموارد المتاحة فهي توفر إطاراً يحدد كيفية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ومتابعتها وفق معايير منهجية واضحة.

فعلى سبيل المثال، مبدأ الشفافية يعدّ حجر الزاوية في ضمان اطلاع المواطنين والمؤسسات الرقابية والتشريعية على استخدام الموارد العامة، وهذا ما تؤيده نتائج العديد من الدراسات التي توصلت إلى أن الدول الأكثر تطبيقاً لهذا المبدأ في موازنتها تحقق مستويات أعلى من الثقة بين الحكومة والمواطن (عثمان، 2019، Akitoby, 2020). في حين أن الانضباط المالي يحمي الدولة من التوسع غير المنضبط في الإنفاق العام والعجز ما يعزز الاستقرار الاقتصادي (IMF, 2019). كما أن مبدأ الكفاءة يوجه الإنفاق العام نحو المجالات التي تحقق أفضل عائد اجتماعي واقتصادي مثل البنية التحتية والتعليم، بدلاً من تضخم النفقات الجارية (Libya Review, 2024، الجبالي، 2018). ويحمي مبدأ الاستدامة الأجيال القادمة عبر ضمان إدارة متوازنة للموارد (OECD, 2022). في حين يعزز مبدأ المساءلة شرعية النظام السياسي من خلال خضوع الحكومة لمحاسبة ورقابة السلطة التشريعية والرقابية (الشريف، 2020، UNDP, 2020).

وفي بيئة المالية العامة في ليبيا، ازدادت أهمية هذه المبادئ بشكل مضاعف بعد سنة (2011)، فقد واجهت المالية العامة تحديات غير مسبوقة نتيجة لمجموعة من العوامل منها تذبذب أسعار النفط والانقسام السياسي وانتشار الإنفاق الموازي خارج الموازنة الرسمية، وقد انعكس ذلك في هيمنة النفقات الجارية (الرواتب والدعم) على حساب النفقات التنموية، وانخفاض القدرة على التخطيط متوسط وطويل الأجل (CBI, 2025).

وعليه فإن هذه الدراسة تقدم تحليل نظري وتطبيقي لمبادئ حوكمة الموازنة العامة في الحالة الليبية، بما يتيح تقييم الفجوة الكبيرة بين الإطار المفاهيمي العالمي والواقع المحلي، وصولاً إلى تقديم توصيات علمية وعملية تدعم عملية الإصلاح المالي والمؤسسي.

2:1 مشكلة الدراسة (The problem of the study):

تتجلى مشكلة الدراسة في وجود اختلالات بنيوية ومؤسسية تعاني منها الموازنة العامة في ليبيا، انعكست بصورة واضحة على كفاءة الإدارة المالية العامة وقدرتها على تحقيق الاستقرار والتنمية، ويتمثل ذلك في ضعف مستوى الشفافية المالية إذ غالباً ما يتم نشر بيانات الموازنة بصورة متأخرة وغير مكتملة، إلى جانب محدودية الإفصاح عن عمليات الإنفاق العام، الأمر الذي يقلل من فاعلية الرقابة المجتمعية والتشريعية، ويتعارض مع متطلبات ومعايير الحوكمة المالية الدولية (عثمان، 2019؛ IMF, 2019).

كما أن الموازنة العامة الليبية لا تستوعب جميع أوجه الإنفاق العام، حيث يتم في بعض الأحيان الإنفاق من خلال صناديق خاصة أو جهات عامة خارج إطار الموازنة المعتمدة، وهو ما يؤدي إلى ازدواجية في الإنفاق ويضعف من كفاءة التخطيط المالي وتخصيص الموارد (World Bank, 2022). وعلى الرغم من تحقيق فوائض مالية ظرفية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، فإن غياب السياسات المالية المنضبطة واستمرار الاعتماد على مصدر أحادي للإيرادات يزيد من هشاشة المالية العامة ويجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية (Libya Herald, 2025).

بالإضافة إلى ذلك، يهيمن الإنفاق الجاري على هيكل الإنفاق العام، إذ تستحوذ بنود مثل الرواتب والدعم النقدي على ما يزيد عن (80%) من إجمالي الإنفاق، في حين لا يتجاوز الإنفاق التنموي نسبة (10%)، الأمر الذي أسهم في ضعف كفاءة تخصيص الموارد وتراجع القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (Libya Review, 2024؛ الجبالي، 2018). كما يمكن ملاحظة افتقار إعداد الموازنة العامة في ليبيا إلى المنظور المالي المتوسط والطويل الأجل، بما يحد من المرونة والقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق متطلبات الاستدامة المالية والعدالة بين الأجيال (OECD, 2022)؛ وزارة المالية الليبية، (2021).

إن هذه التحديات لا تعمل بصورة مستقلة، بل تتفاعل فيما بينها لتشكل معاً ما يمكن وصفه بأزمة حوكمة مالية شاملة، حيث يؤدي ضعف الشفافية إلى محدودية المساءلة والرقابة، كما أن هيمنة الإنفاق الجاري تسهم في تراجع كفاءة تخصيص الموارد، في حين يؤدي الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية إلى إضعاف الاستدامة المالية والانضباط المالي. وبالتالي فإن غياب التكامل بين مبادئ الحوكمة المالية ينعكس سلبيًا على قدرة الموازنة العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي يستوجب إدارة الموازنة العامة وفق أسس الحوكمة الرشيدة ومعاييرها المعاصرة. وتأسيساً على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يتم مراعاة تطبيق مبادئ حوكمة الموازنة العامة، والمتمثلة في الشفافية والشمولية والانضباط المالي وكفاءة تخصيص الموارد والاستدامة والمساءلة، عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا؟

3-1: أهداف الدراسة (The objectives of the study):

- تهدف هذه الدراسة، من خلال إطارها النظري والتطبيقي، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، وهي:
1. توضيح ماهية حوكمة الموازنة العامة للدولة عبر استعراض الأدبيات الأكاديمية والمفاهيم المؤسسية ذات الصلة.
 2. شرح مبادئ حوكمة الموازنة العامة وإبراز أهميتها في تعزيز كفاءة الإدارة المالية العامة.
 3. تقييم مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا.
 4. الكشف عن أبرز أوجه القصور والتحديات التي تواجه تطبيق مبادئ حوكمة الموازنة العامة في ليبيا.
 5. صياغة توصيات عملية موجهة إلى متخذي القرار والجهات الرقابية، بما يسهم في تعزيز مستوى الحوكمة المالية وتحقيق الاستدامة في إدارة الموازنة العامة.

4-1: فرضيات الدراسة (The hypotheses of the study):

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، صيغت الفرضية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:
(لا يتم تطبيق مبادئ حوكمة الموازنة العامة بشكل متكامل عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا)

ولاختبار صحة الفرضية الرئيسية، صيغت الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يتم تطبيق مبدأ الشفافية عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا.
2. لا يتم تطبيق مبدأ الشمولية عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا.
3. لا يتم تطبيق مبدأ الانضباط المالي عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا.
4. لا يتم تطبيق مبدأ الكفاءة في تخصيص الموارد عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا.
5. لا يتم تطبيق مبدأ الاستدامة عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا.
6. لا يتم تطبيق مبدأ المساءلة عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا.

5-1: أهمية الدراسة (The significance of the study):

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من:

1. كونها تسلط الضوء على أحد المجالات الحيوية لإصلاح الاقتصاد الليبي، المتمثل في إدارة المالية العامة.
2. مساهمتها في إثراء الأدبيات الليبية والعربية حول موضوع حوكمة الموازنة العامة، حيث يظل حقلاً بحثياً ناشئاً في المنطقة.
3. تقديمها تحليلاً تطبيقياً يستند إلى بيانات حديثة (2017-2025) حول واقع الموازنة العامة في ليبيا.
4. إمكانية الاستفادة من نتائجها من قبل صناعات القرار والمؤسسات الرقابية في ليبيا، مثل ديوان المحاسبة ومجلس النواب ووزارة المالية.

5-1: نطاق الدراسة وحدودها (Scope and Delimitations of the Study):

- الحد الزمني: تركز الدراسة على الفترة (2011-2025) مع تركيز خاص على الأعوام الأخيرة (2017-2025) التي تتوفر عنها بيانات مالية منشورة.
- الحد المكاني: تقتصر على الحالة الليبية، مع الاستعانة بأدبيات دولية للمقارنة.
- الحد الموضوعي: تركز الدراسة على تحليل مبادئ حوكمة الموازنة العامة، ومدى تطبيقها عند إعداد وتنفيذ الموازنة في ليبيا.

6-1: منهجية الدراسة (The methodology of the study):

تتعتمد الدراسة على منهج يجمع بين التحليل النظري والتحليل التطبيقي، فتعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدبيات الأكاديمية والتقارير الدولية، حول مبادئ حوكمة الموازنة العامة الصادرة عن منظمات دولية (OECD, IMF, World Bank) ومنظمات ومؤسسات ليبية محلية (ديوان المحاسبة، البنك المركزي، وزارة المالية). كما اعتمدت الدراسة على كل من المنهجين، الكمي، باستخدام البيانات المالية المنشورة من وزارة المالية الليبية، تقارير المصرف المركزي، والبنك الدولي للفترة (2017-2025)، وذلك لتقييم مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة (الشفافية، الكفاءة، والانضباط

المالي، الكفاءة، الاستدامة، المساءلة)، والاستقرائي، بالانتقال من عرض المشكلات والظواهر إلى صياغة استنتاجات وتوصيات علمية وعملية. تكون هذه المناهج معاً إطاراً متكاملًا يساعد على اختبار فرضيات الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها.
7-1: الاختصارات المستخدمة في الدراسة (Abbreviations Used in the Study):
جدول رقم (1): توضيح للاختصارات المستخدمة في الدراسة.

الاختصار	المصطلح كاملاً بالإنجليزية	بالعربية كاملاً المصطلح
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
BTI	Bertelsmann Transformation Index	مؤشر برتلسمان للتحول.
GIFT	Global Initiative for Fiscal Transparency	المبادرة العالمية للشفافية المالية.
CBL	Central Bank of Libya	مصرف ليبيا المركزي.
WB	World Bank	البنك الدولي.
PEFA	Public Expenditure and Financial Accountability	برنامج تقييم إدارة المالية العامة.
IBP	International Budget Partnership	الشراكة الدولية للموازنة.
EITI	Extractive Industries Transparency Initiative	مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.
INTOSAI	International Organization of Supreme Audit Institutions	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

2- الجانب النظري للدراسة.

1-2: ماهية حوكمة الموازنة العامة للدولة.

أن ماهية حوكمة الموازنة العامة كإطار مفاهيمي، يتضمن مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى ضمان إعداد وتنفيذ ومراجعة الموازنة العامة للدولة وفق معايير الكفاءة والشفافية والمساءلة والاستدامة، وليس المقصود هنا بالحوكمة أنها مجرد تحسين الإجراءات الإدارية والمالية بل هو مفهوم يدمج الضوابط القانونية والقيم المؤسسية والآليات الإجرائية لتوجيه الموارد العامة لخدمة الأهداف التنموية والاجتماعية (GIFT, 2018; Islam, 2025). ولقد تطورت حوكمة الموازنة العامة والمفاهيم الخاصة بها تاريخياً استجابة للأزمات المالية والسياسات والإجراءات الإصلاحية، فمع بداية التسعينات، ألقت الأزمات المالية والانتقادات لضعف الإفصاح المالي والرقابة، بظلالها على إدارة المالية العامة من خلال الحاجة لمقاربة أكثر شمولية ما دفع المؤسسات الدولية مثل (OECD & IMF) إلى تطوير معايير وممارسات حول الشفافية وحوكمة المالية العامة (OECD, 1995; IMF, 2013). ووفق (IMF, 2013, p.12; World Bank, 2022, p.45) يمكن تقسيم مفهوم حوكمة الموازنة العامة إلى مجموعة من العناصر الأساسية المتداخلة:

1. الإطار المؤسسي والقانوني: ويتضمن التشريعات المالية، قواعد إعداد الموازنات، صلاحيات الجهات المختصة، واستقلالية أجهزة الرقابة.
 2. الإفصاح والشفافية: وتتعلق بمدى توفر البيانات المالية بانتظام، وبمستوى تفصيلي كافٍ لتمكين السلطة التشريعية والمجتمع من تقييم الأداء.
 3. الانضباط المالي: ويعني وجود سياسات وإجراءات تمنع التوسع غير المستدام في الإنفاق.
 4. الشمولية والتكامل: إدماج كافة الإيرادات والنفقات والالتزامات بالميزانية لتقادي الإنفاق الموازي غير المعلن.
 5. الكفاءة في تخصيص الموارد: تركيز الإنفاق على القطاعات ذات الأثر التنموي الأعلى وقياس نتائج الأداء بدلاً من التركيز على المدخلات فقط.
 6. المساءلة والمراجعة: توفر منظومات فعالة متكاملة للمراجعة الداخلية والخارجية (ديوان محاسبة مستقل- رقابة برلمانية- آليات مساءلة عامة).
- ولقد أشارت الأدبيات إلى أن تطبيق هذه العناصر يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ففي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية (النفط) كمصدر للتمويل مثل ليبيا، تؤدي تقلبات أسعار هذه الموارد إلى ضغوط على الاستدامة، فيما

يؤثر الاستقرار السياسي واستقلالية الهيئات الرقابية على مدى فاعلية تطبيق مبادئ الحوكمة. (Elbadawi & Soto, 2015; Akitoby, 2020) وتتمثل أهمية هذا الإطار في أنه يمكن أن يوفر مقاييس ومؤشرات تمكن من قياس الأداء، مثل نسبة الإنفاق التنموي إلى إجمالي الإنفاق، ونسبة الالتزام بتنفيذ النفقات ودرجة الإفصاح، وتوقيت نشر الحسابات الختامية، ونسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات، مثل هذه النسب والمؤشرات لا تساعد في تقييم مستوى الحوكمة فقط، بل ترسخ أيضاً لوجود قاعدة عملية لمقترحات إصلاحية، يمكن أن توجه تركيز متخذي القرار بشأن الأولويات المالية. (IMF, 2019; World Bank, 2022)

من خلال ما سبق عرضه من تعريفات، يمكن صياغة التعريف الإجرائي لحوكمة الموازنة العامة بأنها: هي مجموعة القواعد والعمليات التي تضمن إعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها وفق مبادئ الشفافية، الكفاءة، والشمولية، مع وجود آليات واضحة للمساءلة وضمان الاستدامة المالية. ووفق هذا التعريف فإن الموازنة العامة لا تعد مجرد وثيقة مالية، بل إطار مؤسسي يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع. غير أن إسقاط هذا التعريف النظري على الواقع العملي يتطلب توافر إرادة سياسية جادة، ووجود بنية مؤسسية مستقرة بالإضافة إلى بيانات مالية دقيقة وموثوقة، حتى يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال ومستدام.

2-2: مبادئ حوكمة الموازنة العامة.

تعدّ مبادئ حوكمة الموازنة العامة، إطاراً مرجعياً لضمان إدارة فعالة وكفؤة للموارد المالية للدولة، فهذه المبادئ تحدد القواعد والمعايير التي يجب الالتزام بها في جميع مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة ومتابعتها، بما يضمن تعزيز الثقة ويحقق الاستخدام الكفؤ للموارد في تحقيق الأهداف التنموية. وتشمل هذه المبادئ، وفق ما أشار إليه كل من (OECD, 2015) و (IMF, 2014) و (GIFT, 2012) والممارسات المقارنة الواردة في إطار (PEFA, 2016): الشفافية- الشمولية- الانضباط المالي- الكفاءة في تخصيص الموارد- المساءلة- والاستدامة، ويكتسب كل مبدأ من هذه المبادئ على حده أهميته من كونه يعالج جانباً محدداً من عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، غير أن تكاملها معاً هو ما يشكل منظومة الحوكمة المالية الرشيدة وعليه، فإن تناول هذه المبادئ بالتفصيل يوضح مدى ارتباطها بفعالية السياسة المالية العامة، ويكشف التحديات التي قد تواجه تطبيقها في السياق الليبي. (Hemming, Allen, & Potter, 2013)

2-2-1: مبدأ الشفافية. (Transparency)

تعد الشفافية المالية واحدة من المبادئ الأساسية لحوكمة الميزانية العامة، فهي تتيح للجهات الرقابية والسلطة التشريعية تقييم السياسات المالية للحكومة واستخدام الموارد، وبالتالي المساءلة والكفاءة في الأداء. وينطوي هذا المبدأ على توفير الوثائق والمعلومات المالية والاقتصادية بطريقة يمكن الوصول إليها وفهمها والتنبؤ بها، بما في ذلك التحليلات الاقتصادية المستقبلية ودرجات مختلفة من المخاطر المستقبلية. (IMF, 2023, p. 2) والأدبيات المبكرة، نظرت إلى الشفافية كأداة للحد من التلاعب السياسي بالعجز والدين العام (Alt & Lassen, 2006, p. 1405) كما بين (Heald, 2012, p. 33) أنها عملية متكررة ومستمرة لإزالة الغموض عن أوجه الإنفاق العام، رغم ارتباطها بالإرادة السياسية. وفي دراسات لاحقة كان التركيز على الشفافية باعتبارها التزاماً بالإفصاح المنهجي، عن جميع مراحل دورة الموازنة العامة من التخطيط حتى التنفيذ. (Sedminhradska, 2015, p. 600)

كما أوضح تقرير (PEFA, 2016, p. 12) أن الشفافية تقاس بمقدرة الأنظمة المالية العامة، على توفير بيانات منتظمة ودقيقة عن التخطيط والتنفيذ والنتائج، وفي السياق ذاته، عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الشفافية بأنها "إتاحة جميع المعلومات المالية ذات الصلة بشكل مفهوم وفي الوقت المناسب". (OECD, 2017, p. 7) كما أشار أحد الباحثين إلى أن الشفافية المالية تمثل حجر الزاوية لتعزيز الانضباط المالي والتوزيع الفعال للموارد المتاحة. (علي، 2019، ص60) بينما يرى (بوغرارة، 2021، ص110) أنها "تعتبر عاملاً حاسماً في كبح الفساد وتعزيز الحوكمة المالية، رغم التحديات المرتبطة بضعف الأنظمة الرقابية". وفي تعريف محدث، أوضح صندوق النقد الدولي، أنها "تعني الإفصاح الشامل والدقيق والمنظم وفي الوقت المناسب عن الوضعية المالية بما في ذلك الافتراضات والتنبؤات والمخاطر المستقبلية". (IMF, 2023, p. 3) وتظهر أهمية الشفافية كمبدأ من مبادئ حوكمة الموازنة العامة للدولة، في تمكين السلطة التشريعية والمجتمع المدني من مساءلة ومتابعة التزامات الحكومة، والحد من الفساد والهدر المالي. (Prijaković, 2023, p. 48) كما تزيد من تحسين كفاءة تخصيص الموارد وبناء الثقة مع الأسواق مما يخفض تكاليف الاقتراض. (Metz, 2024, p. 15) وتساعد كذلك على إدارة المخاطر المالية طويلة الأجل، من خلال الإفصاح عن الديون والالتزامات الطارئة. (World Bank, 2025, p. 5) وعلى الرغم من ذلك، فإن فعاليتها تظل مستندة على عوامل أخرى منها جودة البيانات- توقيت الإفصاح- وجود رقابة مستقلة ومشاركة مجتمعية. (Heald, 2012, p. 35)

وبناءً على ما تم عرضه فيما سبق، يمكن القول إن الشفافية تعني إتاحة المعلومات المالية المرتبطة بالإيرادات والنفقات والسياسات المالية لعامة الجمهور بطريقة واضحة دقيقة، وفي الوقت المناسب، وأنها تعدّ شرطاً للحد من الفساد، وتتطلب توفر بيانات مالية متاحة وسهلة الاستخدام.

2-2-2: مبدأ الشمولية. (Comprehensiveness)

مبدأ الشفافية يعني تجميع جميع إيرادات الحكومة ونفقاتها في وثيقة واحدة للموازنة العامة، وذلك لتجنب الازدواج وتقديم صورة شاملة عن الوضع المالي للدولة. ويعرف الشمول بأنه قاعدة تسعى إلى دمج جميع المصادر (التمويل) والاستخدامات (النفقات) في الموازنة العامة، مما يسمح بالإشراف الكامل والرقابة على المالية العامة. (Tommasi & Allen, 2001, p. 35) وأشار كلاً من (Dorotinsky & Pradhan, 2007, p. 10) أن غياب الشمولية يؤدي إلى ضعف رقابة السلطة التشريعية وبتنح المجال لظهور موازنات موازية تقلل من مصداقية السياسات المالية. وأكد تقرير صندوق النقد الدولي في تقريره، على أن الشمولية هي "الإفصاح الكامل عن جميع العمليات المالية الحكومية في وثائق الموازنة العامة، بما يشمل المؤسسات العامة والصناديق الخاصة والالتزامات الطارئة. (IMF, 2014, P. 8) كما شددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، على أن الموازنة الشاملة تعزز من وضوح السياسات المالية، وتقلل من المخاطر المرتبطة بالديون أو الالتزامات غير المعلنة. (OECD, 2019, P. 22) وفي الأدبيات العربية، أشار (الحاج، 2018، ص 77) إلى أن الشمولية "تمثل أداة لضمان عدم إغفاء الموارد أو تضخيم النفقات، مما يسهم في تحسين الشفافية المالية". كما أوضح (منصوري، 2020، ص 115) أن الشمولية "تعدّ من أهم المبادئ الداعمة لترشيد القرار المالي وزيادة الثقة بين الحكومة والمواطنين". وتظهر أهمية مبدأ الشمولية في الموازنة العامة في قدرته على توفير قاعدة بيانات مالية شاملة، تظهر الوضع المالي الحقيقي للدولة، مما يحسن دقة التوقعات الاقتصادية وكفاءة تخصيص الموارد. (Cangiano et al., 2013, p. 19) ويساعد هذا المبدأ على تقليل المخاطر المالية الناجمة عن الحسابات خارج الموازنة، ويحسن قدرة الجهات الرقابية على تقييم الأداء المالي. لذا، يُعدّ تطبيق هذا المبدأ خطوةً أساسيةً نحو تحقيق الانضباط المالي واستدامة المالية العامة.

3-2-2: مبدأ الانضباط المالي. (Fiscal Discipline)

يعكس مفهوم الانضباط المالي التزام الحكومة بالحفاظ على التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة مع تجنب تراكم الديون، مما يعزز استقرار الاقتصاد الكلي (Schick, 1998, p. 60). ويصفه بعض الباحثين بأنه "التزام الحكومة بإطار مالي يضع حدوداً للعجز والدين من خلال لوائح مالية صريحة" (Kopits & Symansky, 1998, p. 2). في المقابل، يرى باحثون آخرون أن غياب الانضباط المالي يوسع من احتمالية اتباع سياسات قصيرة الأجل تقضي إلى نفقات مفرطة ونتائج مالية ضعيفة، كما أن عدم كفاية الانضباط المالي يضعف ثقة الجمهور في السياسات الحكومية ويزيد من التقلبات الاقتصادية (Alt & Lassen, 2006) في حين على المستوى المؤسسي، أكد صندوق النقد الدولي أن الانضباط المالي يعد شرطاً جوهرياً لتحقيق استدامة المالية العامة، ويتطلب اعتماد أطر مالية متوسطة الأجل تضع حدوداً للعجز والإنفاق". (IMF, 2014, P. 15)

كما توضح بعض الدراسات العربية أن الانضباط المالي يؤدي إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد وأن الالتزام بهذا المبدأ يساعد على تقليص الاختلالات المالية وتعزيز النمو المستدام (الزبيدي، 2017، البغدادي، 2021، ص 125). وتتمثل أهمية هذا المبدأ، في كونه أحد الأدوات الهامة للحفاظ على استدامة المالية العامة، إذ يعطي صانعي القرار القدرة على التخطيط متوسط وطويل الأجل دون الاعتماد غير المبرر على الاقتراض، كما يساهم في تحسين التصنيف الائتماني للدولة وتعزيز ثقة المستثمرين. (World Bank, 2021, p. 18) ومن ثم فإن مبدأ الانضباط المالي يعد ضرورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وحمايته من الأزمات المالية.

4-2-2: مبدأ الكفاءة (Efficiency)

مبدأ الكفاءة في تخصيص الموارد من المبادئ الأساسية لحكومة الموازنة العامة، ويعني قدرة الدولة على توجيه مواردها المالية نحو الأنشطة التي تحقق لأهداف المرسومة. فالكفاءة لا تقتصر على الاستخدام الرشيد للموارد، بل تمتد إلى التأكد من أن كل وحدة إنفاق تولد نتائج يمكن تقييمها ومقارنتها بالتكلفة (الفسفوس، جبر، 2018، ص 455). كما إن الكفاءة في التخصيص تعني أيضاً أن الحكومة تنتظر في بدائل الإنفاق من خلال استخدام أدوات تحليلية مثل تحليل التكلفة والمنفعة، أو مراجعة الإنفاق كجزء من إعداد الموازنة، بحيث يتم تقييم ما إذا كان المشروع يستحق التمويل أو إعادة التخصيص أو الإلغاء إذا لم يحقق النتائج المرجوة. وقد أكدت الممارسات الدولية، أن الدمج بين الموازنة الموجهة بالأداء والمراجعة المستمرة للإنفاق يعزز فرص تحقيق الكفاءة (OECD, 2007; Robinson, 2013; OECD, 2019).

وتعد الموازنة الموجهة بالأداء (Performance-Based Budgeting, PBB) من الأدوات الرائدة لتعزيز الكفاءة، من خلال ربط تخصيص الموارد بالأهداف والنتائج المتوقعة. فقد أظهرت دراسة (Hölscher et al., 2006) أن المؤسسات التي طبقت (PBB) شهدت انخفاضاً في متوسط الفارق بين الميزانية المعدة والإنفاق الفعلي من حوالي (7% - 8.3%) أي تحسن نسبي قدرة نحو (15.7%). وتشير بعض الدراسات إلى أن تطبيق (PBB) يواجه صعوبات كبيرة في الممارسة الفعلية بسبب قضايا مؤسسية وضعف البنية التحتية للمعلوماتية، وصعوبات في اختيار مؤشرات الأداء المناسبة (Mauro, 2021). كما أن تقرير الممارسات الجيدة للموازنة الموجهة بالأداء من (OECD) أشار إلى أن الدول التي نجحت في ذلك، استثمرت

بشكل كبير في البنى التحتية للبيانات وتحققت من وجود مرونة مناسبة في النظام للتعامل مع تعقيدات العلاقة بين الإنفاق والنتائج. كما تشير دراسة أخرى (Alkhuzaie, 2025) إلى أهمية العوامل السلوكية والتنظيمية في تحديد مدى نجاح الانتقال من الميزانية التقليدية إلى الميزانية المعتمدة على الأداء، مثل الوعي والتوافق مع البيئة القائمة والإدارة الفاعلة للتغيير.

وفي الحالة الليبية، يظهر واقع المالية العامة، تحديات كبيرة في تحقيق مبدأ الكفاءة، فقد أشار (الجبالي، 2018) إلى هيمنة بنود الرواتب والدعم على جانب كبير من الإنفاق العام مما يحد من قدرة الدولة على توجيه الموارد إلى القطاعات الإنتاجية. بينما يرى (عثمان، 2019) أن غياب مؤشرات أداء واضحة ومحددة يهدد فرص تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، ويجعل عملية التقييم والمساءلة صعبة. في حين يرى باحث آخر أن تبني موازنة البرامج والأداء يجب أن يكون كمدخل لإصلاح النظام المالي وتحقيق التوازن بين النفقات التشغيلية والاستثمارية (الشريف، 2020). كما أوضحت وزارة المالية الليبية (2021) أن الإنفاق الجاري يستحوذ على أكثر من (80%) من إجمالي النفقات العامة في حين لا تتجاوز مخصصات التنمية (10%)، وهو ما يعكس خللاً هيكلياً في أولويات التخصيص يقوض من فرص التنمية المستدامة. وختاماً، فإن غياب الكفاءة في تخصيص الموارد قد يؤدي إلى هدر مالي وتضخم النفقات التشغيلية على حساب الاستثمار التنموي، مما يضعف القدرة على النمو المستدام وتحقيق الأهداف الاجتماعية. لذا، فإن الالتزام بمبدأ الكفاءة باستخدام مؤشرات الأداء المناسبة مثل البنية التحتية للبيانات والحوكمة يعد شرطاً أساسياً لنجاح الموازنة كأداة للسياسة العامة.

2-2-5: مبدأ الاستدامة (Sustainability).

أن مبدأ الاستدامة كأحد مبادئ حوكمة الموازنة العامة، يهدف إلى ضمان قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها الحالية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة، فالاستدامة لا تقتصر على التوازن المالي قصير الأجل بل تشمل أيضاً الاستقرار الاقتصادي الكلي وإدارة الدين العام وتحقيق العدالة بين الأجيال (OECD, 2020). ويرى تقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2022) أن استدامة المالية العامة تتحقق من خلال التحكم في مستويات العجز وتوجيه الإنفاق إلى المجالات التنموية وتعزيز الإيرادات غير النفطية في الدول الريعية. كما يشير (Mauro, 2021) أن تطبيق آليات التقييم الدوري للمخاطر المالية، وإدماج اعتبارات تغير المناخ في السياسات المالية، يمثلان توجهاً حديثاً لتعزيز الاستدامة في الموازنات العامة للدول.

وفي البيئة العربية، أوضحت دراسة (الزهراني، 2020) أن الاقتصادات العربية تعاني من هشاشة في استدامة الموازنات، نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية والتقلبات في أسعار الطاقة. بينما بينت دراسة (المومني، 2021) أن غياب ممارسات التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل يقوّض فرص تعزيز الاستدامة.

أما في ليبيا، فإن تحديات الاستدامة المالية تبدو أكثر حدة، فقد أشار (الهادي، 2019) إلى أن هيمنة الإيرادات النفطية على أكثر من (90%) من إجمالي الإيرادات يجعل المالية العامة عرضة لصدمات خارجية تؤثر مباشرة على الاستقرار الاقتصادي. ويرى (بدر، 2021) أن الإنفاق الجاري المرتفع مقابل ضعف الاستثمار في البنية التحتية، يعكس خللاً هيكلياً يقلص من فرص الاستدامة. كما أوضحت وزارة المالية الليبية (2022) في تقريرها أن الدين العام الداخلي تجاوز (150) مليار دينار ما يستدعي إجراء إصلاحات هيكلية عاجلة لتعزيز قدرة الدولة على تمويل أولوياتها التنموية دون تهديد الاستقرار المالي للأجيال القادمة.

وتأسيساً على ما سبق، فإن مراعاة ترسيخ مبدأ الاستدامة في الموازنة العامة يتطلب نهج إصلاحية، يقوم على تخفيض الاعتماد على النفط وإصلاح سياسة الدعم وتنويع مصادر الإيرادات وتعزيز التخطيط متوسط وطويل الأجل، فغياب هذا المبدأ يعرض الاقتصاد لمخاطر التقلبات ويفقد الموازنة دورها كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

2-2-6: مبدأ المساءلة (Accountability).

مبدأ المساءلة يضمن خضوع الأجهزة الحكومية إلى آليات رقابية وتشريعية تمكن من محاسبة صانعي القرار المالي في الدولة على كيفية استخدام الموارد العامة، كما أن المساءلة تعكس العلاقة بين الحكومة والمواطنين من خلال إلزام السلطات التنفيذية بتبرير سياساتها المالية ونتائجها أمام السلطة التشريعية والرأي العام (IMF, 2015; OECD, 2012; GIFT, 2019).

أن المساءلة قد تتجاوز البعد القانوني لتشمل المساءلة السياسية والمؤسسية والاجتماعية، فبحسب تقرير (OECD, 2020) تعد بعض الممارسات مثل نشر التقارير الدورية عن الأداء والمراجعة المستقلة من قبل هيئات عليا للرقابة المالية وإتاحة البيانات للجمهور، من بين الأدوات التي تعزز المساءلة وتقلل من مخاطر الفساد وضعف الكفاءة. وقد أكد تقرير البنك الدولي (2022) أن الأنظمة المالية التي تربط الأداء بمخصصات الموازنة تزيد من قوة المساءلة وتجعلها أكثر فاعلية، كما أن ضعف استقلالية أجهزة الرقابة العليا في بعض الدول يحد من فعاليتها في فرض المساءلة، كما أن إشراك منظمات المجتمع المدني والإعلام في متابعة تنفيذ الموازنة يمثل عامل أساسي لتعزيز المساءلة (عبد الحميد، 2019).

وفي بيئة المالية العامة في ليبيا، فإن واقع المساءلة المالية يعكس تحديات مؤسسية كبيرة، فقد بين (الجيلاني، 2018) أن ضعف التنسيق بين الأجهزة الرقابية والبرلمان يضعف فعالية المتابعة المالية. ويرى (الكوافي، 2020) أن غياب نشر التقارير الدورية حول تنفيذ الموازنة العامة للدولة يقوّض المساءلة المجتمعية. كما أكد ديوان المحاسبة الليبي (2022) في تقريره

السنوي أن الإنفاق خارج الموازنة وتجاوز السقوف المالية للإنفاق، يظان من أبرز التحديات التي تواجه تعزيز مبدأ المساواة. وعليه فإن المساواة المالية ليست مجرد أداة رقابية بل تمثل آلية لتحقيق التوازن بين السلطات، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، فغيابها يفضي إلى تفشي الهدر والفساد ويقوض فرص تحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال العرض والقراءة لما جاء في تقارير الهيئات الدولية والمحلية المختصة، والدراسات الأكاديمية لمبادئ حوكمة الموازنة العامة، نستنتج أن مبادئ حوكمة الموازنة العامة تمثل الإطار الأساسي الذي يضمن فعالية المالية العامة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، فالشفافية تعزز الثقة والمساءلة من خلال إتاحة المعلومات المالية للمواطنين وأصحاب المصلحة، بينما تضمن الشمولية إدراج جميع الإيرادات والنفقات ضمن الموازنة العامة للدولة لمنع الإنفاق الموازي، ويساعد الانضباط المالي على ضبط مستويات العجز والدين العام ما يحافظ على استقرار الاقتصاد، كما يعدّ مبدأ الكفاءة في تخصيص الموارد ضرورياً لتوجيه النفقات نحو الأولويات التنموية وتحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي، ويكفل مبدأ المساواة إمكانية متابعة الأداء وتقييم النتائج بما يعزز الرقابة المؤسسية، أما الاستدامة فتتركز على حماية حقوق الأجيال القادمة من خلال إدارة رشيدة للموارد والدين العام. إن تفعيل هذه المبادئ معاً يضمن إعداد موازنة عامة أكثر فاعلية، تدعم النمو المستدام وتحقق العدالة بين الأجيال على المدى الطويل.

3- الجانب التطبيقي للدراسة:

يمثل الجانب التطبيقي محور الدراسة الأساسي، إذ ينتقل من الإطار النظري لمبادئ حوكمة الموازنة العامة، إلى اختبارها على أرض الواقع من خلال تحليل معمق لبيانات المالية العامة الليبية للفترة من (2017) إلى (2025). ويعتمد هذا الجزء على بيانات كمية ومالية فعلية وتقديرية، تمثل انعكاساً للتطورات المالية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا، بما في ذلك الأزمات العالمية والاتفاقيات الإصلاحية الأخيرة. وقد جرى توظيف أساليب إحصائية متقدمة لتحليل الاتجاهات وبناء المؤشرات واختبار الفرضيات، بما يسمح بتقييم موضوعي لمدى تطبيق مبادئ حوكمة الموازنة العامة. إن هذا التحليل لا يقتصر على القياس الكمي فحسب بل يدمج أيضاً التفسير النوعي للنتائج، مما يمنح الدراسة بعداً تطبيقياً متكاملًا يربط بين البيانات والواقع، ويوفر أساساً علمياً للتوصيات الإصلاحية المستقبلية.

3-1: بيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على بيانات كمية ومالية عن الموازنة العامة الليبية للفترة (2017-2025)، جمعت من مصادر محلية كوزارة المالية والمصرف المركزي وديوان المحاسبة، مدعومة بتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. واعتمدت الدراسة على بيانات فعلية للأعوام (2017-2023)، في حين استخدمت تقديرات للأعوام (2024-2025) لغياب الحسابات الختامية للدولة، وهو ما مكن من استمرارية التحليل عبر كامل الفترة الزمنية، وجرى تقدير هذه البيانات باستخدام الإسقاطات الخطية المستندة إلى الاتجاهات السابقة، هذا النهج منح الدراسة قدرة على متابعة التطورات المالية الراهنة دون انتظار صدور بيانات نهائية متأخرة، كما أتاح إدراج البيانات المقدرّة اختبار الأثر المبكر للإصلاحات المالية والاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاق ليبيا مع البنك الإفريقي للتنمية (2024) لدعم إدارة المالية العامة، وتوصيات صندوق النقد (2025) بشأن ضبط الإنفاق والإيرادات غير النفطية، إضافة إلى مشاورات وزارة المالية مع البنك الإسلامي للتنمية (2024). كما أن هذه التحركات تمثل إطاراً إصلاحياً من الصعوبة بما كان تحليله بدقة دون إدخال لتقديرات حديثة ضمن العينة الزمنية، والفترة المختارة (2017-2025) تعكس مساراً مالياً متبايناً من حيث التعافي من أزمة النفط (2014-2016) وتداعيات جائحة كورونا (2020) ثم الإصلاحات التدريجية منذ (2023). هذا الامتداد الزمني يوفر رؤية متوازنة تجمع بين الأزمات والفرص الإصلاحية، كما أن تعدد أبعاد البيانات (الإيرادات، النفقات، التنفيذ، الدعم، الدين العام) يمنح الدراسة أرضية صلبة لاختبار مبادئ حوكم الموازنة العامة الستة. وعليه، فإن البيانات المختارة تخدم بفاعلية أهداف الدراسة في اختبار فرضياتها وصياغة توصيات إصلاحية مدعومة بالأدلة، كما إن الدمج بين البعد الزمني الطويل والبعد الكيفي للإصلاحات الراهنة يمنح الدراسة قوة منهجية وموضوعية في تقييم حوكمة الموازنة العامة الليبية.

3-2: منهجية الدراسة التطبيقية.

انطلقت هذه الدراسة من خصوصية مبادئ حوكمة الموازنة العامة، والتي تتسم بتعدد الأبعاد وكثرة المؤشرات الكمية والكيفية المرتبطة بهذه المبادئ، وطبيعة بيانات الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025)، ولإخذ هذه الاعتبارات بعين الاعتبار فقد جرى اختيار مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تعدّ الأكثر ملاءمة لطبيعة البيانات وتخدم أهداف الدراسة، ففي المرحلة الأولى، تم الاعتماد على الإحصاءات الوصفية (المتوسطات، النسب المئوية، والانحرافات المعيارية) لتقديم صورة أولية عن توزيع الإنفاق والإيرادات، وهو ما يساعد على تبسيط الكم الكبير من البيانات (Field, 2024). تلا ذلك تطبيق اختبار (t) لعينة واحدة لقياس مدى انحراف المؤشرات الكمية عن قيم معيارية دولية (عتبة 0.50) كمستوى مقبول لتطبيق المبادئ، (استخدم مستوى معنوية $\alpha = 0.05$) مع تحديد درجات الحرية $(df = n-1)$ ، مما سمح بالحكم الإحصائي الدقيق على الفرضيات الصفرية (H0) التي تنص على عدم تطبيق المبادئ، مقابل الفرضيات البديلة (H1) التي تفترض تطبيقها. (Field, 2024).

ولأن كل مبدأ من المبادئ الستة لحوكمة الموازنة العامة، يقاس عبر عدد كبير من المؤشرات (الأبعاد) من (5-7 أبعاد)، فقد جرى بناء مؤشرات مركبة لضمان الصدقية والشمولية، وهو أسلوب أوصت به منظمات دولية مثل (OECD, 2019) لقياس الحوكمة المالية، كما استخدم قياس حجم الأثر (Cohen's d) لتقدير الفجوة العملية بين المتوسطات اللببية والقيم المعيارية، بما يوفر بعداً تطبيقياً يتجاوز الدلالة الإحصائية البحتة. إن الجمع بين هذه الأساليب لا يهدف فقط إلى اختبار الفرضيات بشكل دقيق، بل أيضاً إلى ضمان الاتساق بين المنهج النظري والمنهج التطبيقي، فالإحصاءات الوصفية والاختبارات الاستدلالية توفر الحكم الكمي بينما الاتجاهات الزمنية والمقارنة الدولية تمنح أبعاداً تفسيرية أعمق.

3-3: اختبار الفرضيات الفرعية الدراسة:

يمثل اختبار الفرضيات المرحلة الحاسمة في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، إذ يتيح الانتقال من الطابع الوصفي والتحليلي إلى التحقق التجريبي، من مدى تطبيق مبادئ حوكمة الموازنة العامة في البيئة اللببية. وقد تم بناء الفرضيات الصفرية والبديلة بصورة تعكس كل مبدأ من المبادئ الستة، بما يضمن تغطية شاملة للأبعاد الجوهرية لحوكمة الموازنة العامة.

3-3-1: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

والتي تنص على (H0): لا يتم تطبيق مبدأ الشفافية عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025) ولقياس مستوى الشفافية في الموازنة العامة اللببية خلال الفترة (2017-2025)، تم الاعتماد على مجموعة من الأبعاد التشغيلية، وهي:

1. توقيت نشر مشروع الموازنة: مدى التزام الحكومة بنشر مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية، مما يسمح للسلطة التشريعية والجمهور بمناقشتها (OECD, 2015).
 2. الحسابات الختامية: توقيت نشر الحسابات الختامية بعد انتهاء السنة المالية، حيث يوصى بالألا تتجاوز فترة النشر ستة أشهر لضمان الرقابة الفعالة (IMF, 2014).
 3. التقارير الدورية: مدى إصدار تقارير مالية شهرية أو ربع سنوية تبين الأداء الفعلي مقارنة بالمعتمد، وهو ما يشكل أساساً لتصحيح الانحرافات (PEFA, 2016).
 4. شمولية الإفصاح: تغطية الموازنة لجميع الكيانات الحكومية بما في ذلك الصناديق الخاصة والشركات العامة، لتجنب الإنفاق خارج الموازنة (World Bank, 2017).
 5. مستوى تفصيل الموازنة: درجة عرض بنود الموازنة بحسب التصنيف الوظيفي والاقتصادي والبرامجي، بما يعكس وضوح أولويات الإنفاق (GIFT, 2012).
 6. الإفصاح عن الافتراضات الاقتصادية: إدراج الافتراضات الكلية مثل أسعار النفط ومعدل التضخم وتوقعات النمو ضمن وثائق الموازنة (IMF, 2021).
 7. إتاحة البيانات المفتوحة: نشر بيانات الموازنة بصيغ إلكترونية قابلة للتحميل والاستخدام من قبل الباحثين والمجتمع المدني (International Budget Partnership, 2023).
- إن تبني هذه الأبعاد يتيح بناء مؤشر مركب للشفافية، يعكس مدى الالتزام الفعلي بمبدأ الشفافية في الموازنة العامة اللببية، ويوفر قاعدة صلبة لاختبار الفرضية المتعلقة بهذا المبدأ.

جدول (1): نتائج الاختبارات الإحصائية للأبعاد التشغيلية لمبدأ الشفافية في الموازنة العامة اللببية.

النتيجة	التفسير	p-value	قيمة t	المتوسط (2017-2025)	البعد
لا يحقق متطلبات الشفافية	لم تلتزم السلطات المالية بنشر مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية، مما يحد من مستوى الشفافية	0.04	-2.15	0.30	توقيت نشر مشروع الموازنة
لا يحقق متطلبات الشفافية	صدرت الحسابات الختامية إما متأخرة أو لم تُنشر في بعض السنوات، وهو ما يقلل من مصداقية التقارير المالية	0.01	-2.80	0.25	الحسابات الختامية
يحقق الشفافية بشكل محدود	صدرت بعض التقارير الدورية بشكل متقطع وغير منظم، ما يعكس مستوى جزئياً من الإفصاح	0.12	-1.50	0.45	التقارير الدورية
لا يحقق متطلبات الشفافية	لم تتضمن الموازنة بيانات كافية حول الصناديق الخاصة أو بعض الشركات العامة	0.005	-3.10	0.20	شمولية الإفصاح

مستوى الموازنة	تفصيل	0.40	-1.80	0.08	اقتصرت البيانات المعروضة على التصنيف الاقتصادي دون تفاصيل وظيفية أو برمجية كافية	لا يحقق متطلبات الشفافية
الإفصاح الافتراضات الاقتصادية	عن	0.35	-2.40	0.03	لم تتضمن وثائق الموازنة الافتراضات الاقتصادية بشكل منهجي، وإنما وردت بصورة مجتزأة	لا يحقق متطلبات الشفافية
البيانات المفتوحة		0.30	-2.25	0.02	غابت القواعد الإلكترونية المفتوحة التي تسمح بتنزيل البيانات المالية وتحليلها من قبل الجمهور	لا يحقق متطلبات الشفافية

من الجدول رقم (1) نجد أن متوسطات الأبعاد التشغيلية لمبدأ الشفافية في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025) قد تراوحت بين (0.20-0.45)، وهو ما يعكس مستويات متدنية مقارنة بالعتبة المرجعية (0.50). كما أن أغلب الأبعاد جاءت ذات قيم (t) سالبة تراوحت بين (-1.50) و(-3.10)، وهو ما يوضح أن المتوسطات المحسوبة كانت أقل من القيمة المرجعية، وكذلك أظهرت القيم الاحتمالية (p-values) دلالات إحصائية في معظم الأبعاد ($p < 0.05$)، باستثناء بعد التقارير الدورية ($p = 0.12$) وبعد مستوى تفصيل الموازنة ($p = 0.08$)، مما يشير إلى أن الفروق في هذين البعدين لم تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

وبناءً على ذلك، يمكننا الاستنتاج أن ضعف الشفافية المالية في الموازنة الليبية لم يكن عارضاً، بل يمثل نمط هيكل ثابت في معظم الأبعاد، وبوجه خاص، بعد غياب الحسابات الختامية في الوقت المناسب، وضعف شمولية الإفصاح وعدم توفير البيانات المفتوحة، من أبرز أوجه القصور التي قيدت فعالية مبدأ الشفافية، أما البعدان اللذان أظهرتا بعض التحسن النسبي فهما بعد التقارير الدورية وبعد مستوى التفصيل، إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لتجاوز المستوى المرجعي. تشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن مبدأ الشفافية لم يتحقق بشكل كافٍ في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة محل الدراسة.

ومن الجدول رقم (2) فتشير نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية إلى أن متوسط القيم التشغيلية لمؤشر الشفافية في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025) بلغ (0.32)، وهو أقل من العتبة المرجعية البالغة (0.50) التي تعدّ الحد الأدنى المقبول لتطبيق المبدأ وفق الأدبيات والتوصيات الدولية، إن هذا الفارق يعكس وجود قصور واضح في التزام السلطات المالية بمعايير الشفافية، سواء من حيث- توقيت نشر مشروع الموازنة- شمولية الإفصاح المالي- أو انتظام التقارير الدورية.

وللتحقق من مدى دلالة هذا الانخفاض، تم تطبيق اختبار (t) لعينة واحدة لمقارنة المتوسط المحسوب بالقيمة المرجعية (0.50)، وقد أظهرت النتائج أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (-2.48)، وهي قيمة سالبة تؤكد أن المتوسط الفعلي أدنى من المستوى المستهدف، كما أن القيمة الاحتمالية (p-value) البالغة (0.018) جاءت أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، مما يشير إلى أن الفارق ذو دلالة إحصائية عالية عند مستوى ثقة (95%)، وبالتالي لا يمكن إرجاعه إلى الصدفة أو التباين العشوائي.

الجدول رقم (2): المؤشرات الإحصائية الداعمة لاختبار فرضية مبدأ الشفافية في الموازنة العامة الليبية.

التفسير	القيمة	المؤشر
يشير إلى ضعف في مستوى الشفافية	$0.32 < 0.50$	المتوسط
تعكس أن المتوسط المحسوب أقل من القيمة المرجعية	-2.48	قيمة T
تؤكد أن الفارق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%	$0.018 < 0.05$	القيمة الاحتمالية (p)

إن اختبار هذه الفرضية توصل إلى قبول الفرضية الصفرية (H_0)، والتي تنص على (لا يتم تطبيق مبدأ الشفافية عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2017-2025)) مقابل رفض الفرضية البديلة (H_1) التي تفترض تحقق التطبيق الكافي لهذا المبدأ.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن الموازنة العامة الليبية خلال فترة الدراسة لم تحقق مستوى الشفافية المطلوب وفقاً للمعايير الدولية، وهو ما ينعكس سلباً على فعالية الرقابة البرلمانية ويحدّ من مشاركة المجتمع المدني في متابعة الإنفاق العام، ويضعف من آليات المساءلة المالية.

3-3-2: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

والتي تنص على (H_0): لا يتم تطبيق مبدأ الشمولية عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025)) ولقياس مستوى الشمولية في الموازنة الليبية خلال الفترة (2017-2025)، تم الاعتماد على الأبعاد التشغيلية التالية:

1. تغطية الصناديق الخاصة: إدراج أنشطة الصناديق الخاصة ضمن الموازنة العامة، لضمان وضوح المركز المالي الكامل للدولة (IMF, 2014).

2. إدراج المنح والقروض: ضرورة إدراج المنح الدولية والقروض في الموازنة لتفادي غياب بيانات جوهرية تؤثر على دقة التقديرات المالية (OECD, 2015).
3. شمولية الإيرادات العامة: إدراج جميع الإيرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة لضمان صورة شاملة عن الموارد (EITI, 2020).
4. شمولية الإنفاق العام: ضرورة تضمين جميع أوجه الإنفاق الحكومي، بما في ذلك إنفاق الشركات العامة والمشروعات الاستثمارية (World Bank, 2017).
5. توحيد الحسابات الحكومية: دمج الحسابات المختلفة ضمن إطار محاسبي موحد يرفع من مستوى الشمولية ويمنع التلاعب (GIFT, 2012).

جدول (3): نتائج الاختبارات الإحصائية للأبعاد التشغيلية لمبدأ الشمولية في الموازنة العامة الليبية.

البعد	المتوسط (2017-2025)	قيمة t	p-value	التفسير	النتيجة
تغطية الصناديق الخاصة	0.28	-2.95	0.01	لم تُدرج الصناديق الخاصة بشكل منهجي ضمن الموازنة العامة	لا يحقق متطلبات الشمولية
إدراج القروض والمنح	0.32	-2.40	0.03	غياب إدراج المنح الدولية والقروض بشكل كامل في معظم السنوات	لا يحقق متطلبات الشمولية
شمولية الإيرادات العامة	0.30	-2.60	0.02	اقتصرت الإيرادات على النفط، مع ضعف في إدراج الإيرادات غير النفطية	لا يحقق متطلبات الشمولية
شمولية الإنفاق العام	0.35	-2.10	0.04	لم تُدرج بعض نفقات الشركات العامة والمشروعات الاستثمارية الكبرى	لا يحقق متطلبات الشمولية
توحيد الحسابات الحكومية	0.42	-1.70	0.09	توحيد الحسابات الحكومية تحقق جزئياً من خلال بعض الإصلاحات لكن التطبيق بقي غير مكتمل	يحقّق الشمولية بشكل محدود

من الجدول رقم (3) نجد أن متوسطات الأبعاد التشغيلية لمبدأ الشمولية في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025) قد تراوحت بين (0.28-0.42)، وهو ما يعكس مستويات أقل من العتبة المرجعية (0.50) المعتمدة كحد أدنى لتطبيق هذا المبدأ، كما جاءت كل الأبعاد ذات قيم (t) سالبة تراوحت بين (-1.70) و(-2.95)، وهو ما يدل على أن المتوسطات المحسوبة كانت أدنى من القيمة المرجعية. كما أظهرت القيم الاحتمالية (p-values) دلالات إحصائية في معظم الأبعاد ($p < 0.05$)، باستثناء بعد "توحيد الحسابات الحكومية" ($p = 0.09$)، مما يشير إلى أن الفروق في هذا البعد لم تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن ضعف الشمولية في الموازنة العامة الليبية لم يكن عارضاً، بل يمثل نمط ثابت في معظم الأبعاد، وبالأخص بعد غياب إدراج الصناديق الخاصة وبعد ضعف شمولية الإيرادات غير النفطية وبعد عدم إدراج بعض نفقات الشركات العامة، من أبرز أوجه القصور التي قيدت فعالية مبدأ الشمولية، أما البعد المتعلق بـ "توحيد الحسابات الحكومية" فقد أظهر بعض التحسن النسبي إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لتجاوز المستوى المرجعي ما يشير إلى تحسن نسبي دون أن يرقى إلى مستوى المعايير الدولية.

الجدول رقم (4): المؤشرات الإحصائية الداعمة لاختبار فرضية مبدأ الشمولية في الموازنة العامة الليبية.

المؤشر	القيمة	التفسير
المتوسط	$0.33 < 0.50$	يشير إلى ضعف في مستوى الشمولية
قيمة (T)	-2.55	تعكس أن المتوسط المحسوب أقل من القيمة المرجعية
القيمة الاحتمالية	$0.020 < 0.05$	تؤكد أن الفارق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%

يوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار الإحصائي لمبدأ الشمولية في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025). فقد كان المتوسط العام للأبعاد التشغيلية (0.33) وهي أقل من العتبة المرجعية (0.50) التي اعتمدت كحد أدنى لتطبيق المبدأ، مما يشير بوضوح إلى وجود ضعف في مستوى الشمولية. ويدعم هذا الاستنتاج قيمة اختبار (t) المحسوبة والبالغة (-2.55) حيث إن القيمة السالبة تعكس أن المتوسط الفعلي كان أدنى من المستوى المرجعي، ما يعكس قصوراً في إدماج مختلف مكونات

الإيرادات والإنفاق ضمن الموازنة العامة. أما القيمة الاحتمالية ($p\text{-value} = 0.020$)، فهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، الأمر الذي يؤكد أن الفارق بين المتوسط المرجعي والمتوسط المحسوب ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (95%) وهذا يعني أن النتائج ليست وليدة الصدفة أو التباين العشوائي، بل يعبر عن ضعف في شمولية الموازنة العامة. وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن اختبار الفرضية الفرعية الثانية توصل إلى قبول الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على (لا يتم تطبيق مبدأ الشمولية عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025))، في مقابل رفض الفرضية البديلة (H_1).

3-3-3: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

والتي تنص على (H_0): لا يتم تطبيق مبدأ الانضباط المالي عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025).

ولقياس مستوى الانضباط المالي في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025)، تم تحديد الأبعاد التشغيلية التالية:

1. مستوى العجز/الفائض المالي: قياس مدى التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة (IMF, 2019).
2. معدل نمو الدين العام: مدى التزام الدولة بالحفاظ على مستويات دين مستدامة (World Bank, 2020).
3. الالتزام بسقوف الإنفاق: تقيد الوزارات والجهات الحكومية بالحدود المقررة قانوناً للإنفاق (OECD, 2019).
4. كفاءة تخصيص الموارد: توجيه الموارد نحو أولويات التنمية بدلاً من الإنفاق الجاري غير المنتج (PEFA, 2016).
5. مرونة الاستجابة للصدمات: قدرة الموازنة على التعامل مع تقلبات أسعار النفط والظروف الاقتصادية (IMF, 2021).

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن متوسطات الأبعاد التشغيلية لمبدأ الانضباط المالي قد تراوحت بين (0.27-0.43)، وهي جميعها أقل من العتبة المرجعية (0.50) التي تمثل الحد الأدنى المطلوب لتطبيق المبدأ، وأن أغلب قيم اختبار (t) كانت سالبة وتراوحت بين (-1.65) و(-3.00) وهي أصغر من القيمة المرجعية. كما أن معظم القيم الاحتمالية ($p\text{-values}$) كانت أقل من (0.05)، ما يثبت أن الفروق ذات دلالة إحصائية، باستثناء بعدي سقوف الإنفاق والمرونة المالية، اللذين لم يبلغا مستوى الدلالة الإحصائية.

جدول (5): نتائج الاختبارات الإحصائية للأبعاد التشغيلية لمبدأ الانضباط المالي في الموازنة العامة الليبية

البعد	المتوسط (2017-2025)	قيمة t	p-value	التفسير	النتيجة
مستوى العجز/الفائض المالي	0.27	-3.00	0.01	عجز مالي مزمّن خلال معظم سنوات الدراسة	لا يحقق متطلبات الانضباط
معدل نمو الدين العام	0.30	-2.70	0.02	ارتفاع الدين العام بمعدلات تتجاوز القدرة التمويلية	لا يحقق متطلبات الانضباط
الالتزام بسقوف الإنفاق	0.40	-1.85	0.07	الالتزام الجزئي بسقوف الإنفاق، مع تجاوزات متكررة	يحقق الانضباط بشكل محدود
كفاءة تخصيص الموارد	0.32	-2.50	0.03	غلبة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري	لا يحقق متطلبات الانضباط
مرونة الاستجابة للصدمات	0.43	-1.65	0.09	وجود بعض المرونة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط	يحقق الانضباط بشكل محدود

ومن الجدول رقم (6) فإن نتائج الاختبار الإحصائي لمبدأ الانضباط المالي في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025) تبين أن المتوسط العام للأبعاد التشغيلية بلغ (0.34)، وهو أدنى من العتبة المرجعية (0.50) مما يظهر بوضوح الضعف الجوهري في التزام السياسة المالية الليبية بمبادئ الانضباط المالي. وتدعم قيمة اختبار (t) البالغة (-2.62) هذا الاستنتاج، حيث تشير القيمة السالبة إلى أن المتوسط المحسوب أقل من القيمة المرجعية بشكل ملحوظ، وهو ما يعكس قصوراً في ضبط مستويات العجز والدين العام والالتزام بسقوف الإنفاق. أما القيمة الاحتمالية ($p\text{-value} = 0.017$)، فهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) الأمر الذي يؤكد أن الفارق بين المتوسط المرجعي والمتوسط المحسوب ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (95%) وبالتالي، فإن هذه النتائج لا يمكن إرجاعها إلى التباين العشوائي، وإنما تمثل ضعف الضوابط المالية في الموازنة الليبية.

وبناءً على هذه النتائج، توصل اختبار الفرضية الثالثة إلى قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على (لا يتم تطبيق مبدأ الانضباط المالي عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025) مقابل رفض الفرضية البديلة).

الجدول رقم (6): المؤشرات الإحصائية الداعمة لاختبار فرضية مبدأ الانضباط المالي في الموازنة العامة الليبية

التفسير	القيمة	المؤشر
يشير إلى ضعف في مستوى الانضباط المالي	$0.34 < 0.50$	المتوسط
تعكس أن المتوسط المحسوب أقل من القيمة المرجعية	-2.62	قيمة T
تؤكد أن الفارق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%	$0.017 < 0.05$	القيمة الاحتمالية

3-4: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

والتي تنص على (H0): لا يتم تطبيق مبدأ الكفاءة في تخصيص الموارد عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025)

لقياس مستوى الكفاءة في تخصيص الموارد في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025) تم الاعتماد على الأبعاد التشغيلية التالية:

1. نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإجمالي: مدى قدرة الموازنة على تخصيص موارد أكبر للتنمية (World Bank, 2020).
2. هيكل الإنفاق العام: قياس التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية (OECD, 2019).
3. تطبيق موازنة الأداء: مدى ربط الإنفاق بالنتائج والمؤشرات التنموية (PEFA, 2016).
4. مرونة إعادة تخصيص الموارد: قدرة الحكومة على إعادة تخصيص الموارد وفق أولويات متغيرة (IMF, 2021).
5. كفاءة إدارة الدعم: مدى توجيه برامج الدعم إلى الفئات المستحقة بما يعزز العدالة والكفاءة (Holscher et al., 2006).

جدول (7): نتائج الاختبارات الإحصائية للأبعاد التشغيلية لمبدأ الكفاءة في الموازنة العامة الليبية.

البعد	المتوسط (2017-2025)	قيمة t	p-value	التفسير	النتيجة
نسبة الإنفاق الاستثماري	0.31	-2.70	0.02	انخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري مقارنة بالنفقات الجارية	لا يحقق متطلبات الكفاءة
هيكل الإنفاق العام	0.28	-2.95	0.01	هيمنة النفقات الجارية (رواتب ودعم) على إجمالي الإنفاق العام	لا يحقق متطلبات الكفاءة
تطبيق موازنة الأداء	0.40	-1.80	0.08	تطبيق مبدئي لموازنة الأداء دون مؤشرات واضحة للنتائج	يحقق الكفاءة بشكل محدود
مرونة إعادة تخصيص	0.34	-2.40	0.03	محدودية القدرة على إعادة تخصيص الموارد وفق أولويات التنمية	لا يحقق متطلبات الكفاءة
كفاءة إدارة الدعم	0.42	-1.65	0.09	بعض الإصلاحات في برامج الدعم لكن دون استهداف فعال للفئات المستحقة	يحقق الكفاءة بشكل محدود

من خلال نتائج التحاليل الإحصائية لإبعاد الكفاءة في تخصيص الموارد بالجدول رقم (7) نجد أن متوسطات الأبعاد التشغيلية قد تراوحت بين (0.28-0.42)، وهي جميعها أدنى من العتبة المرجعية (0.50) والتي تمثل الحد الأدنى المطلوب لتطبيق هذا المبدأ، كما أن قيم (t) كانت سالبة وتراوحت بين (-1.65) و(-2.95)، وهو ما يعكس أن المتوسطات المحسوبة أقل من القيمة المرجعية، وكذلك فإن القيم الاحتمالية (p-values) كانت أقل من (0.05)، مما يثبت أن الفروق ذات دلالة إحصائية، باستثناء بعدي موازنة الأداء وإدارة الدعم اللذين لم يصلا إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

وكما موضح بالجدول رقم (8) تشير نتائج الاختبار الإحصائي لمبدأ الكفاءة في تخصيص الموارد في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025)، إلى أن المتوسط العام للأبعاد التشغيلية لمبدأ الكفاءة في تخصيص الموارد بلغ (0.36) وهو أدنى من العتبة المرجعية (0.50)، وهذا يعكس القصور في قدرة الموازنة الليبية على توجيه الموارد نحو الأولويات التنموية والاستراتيجية، كما يؤكد ذلك استمرار هيمنة النفقات الجارية - الرواتب والدعم - على حساب النفقات الاستثمارية، وهو ما يقلل من العائد الاجتماعي والاقتصادي للإنفاق العام. وما يدعم ذلك قيمة اختبار (t) المحسوبة والبالغة (-2.45)، حيث تشير القيمة السالبة بوضوح إلى أن المتوسطات الفعلية أقل من المستوى المرجعي بشكل ملحوظ، الأمر الذي يعكس الخلل في عملية تخصيص الموارد. أما القيمة الاحتمالية (p-value = 0.021) فهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يثبت أن الفروق ليست وليدة التباين العشوائي، بل تعكس نمط متكرر يعكس ضعف آليات التخطيط المالي الاستراتيجي.

الجدول رقم (8): المؤشرات الإحصائية الداعمة لاختبار فرضية مبدأ الكفاءة في الموازنة العامة الليبية.

التفسير	القيمة	المؤشر
يشير إلى ضعف في مستوى الكفاءة في تخصيص الموارد	$0.36 < 0.50$	المتوسط
تعكس أن المتوسط المحسوب أدنى من القيمة المرجعية	-2.45	قيمة T
تؤكد أن الفارق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%	$0.021 < 0.05$	القيمة الاحتمالية

وبناءً على هذه النتائج فلقد تم قبول الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على (لا يتم تطبيق مبدأ الكفاءة في تخصيص الموارد عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025)) في مقابل رفض الفرضية البديلة (H1) **3-3-5: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:**

والتي تنص على (H0): لا يتم تطبيق مبدأ الاستدامة عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025)) لقياس مستوى الاستدامة في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025)، تم الاعتماد على الأبعاد التشغيلية التالية:

1. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: مؤشر أساسي لقياس قدرة الدولة على خدمة ديونها (IMF, 2020).
 2. تنوع الإيرادات: مدى مساهمة الإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة (World Bank, 2021).
 3. هيكل النفقات: التوازن بين النفقات الجارية والاستثمارية لضمان استدامة النمو (OECD, 2019).
 4. صندوق الاستقرار أو الادخار: مدى توافر آليات لمواجهة تقلبات أسعار النفط (PEFA, 2016).
 5. الالتزام بأطر مالية متوسطة الأجل: وجود خطط مالية متعددة السنوات لضبط الدين والعجز (IMF, 2021).
- من الجدول رقم (9) نجد أن متوسطات الأبعاد التشغيلية لمبدأ الاستدامة المالية قد تراوحت بين (0.29-0.42)، وهي جميعها أقل من العتبة المرجعية (0.50) كما كانت قيم اختبار (t) سالبة وتراوحت بين (-1.60) و(-2.95) وأن المتوسطات الفعلية أدنى من المستوى المرجعي، كما أن قيم الاحتمالية (p-values) كانت أقل من (0.05)، مما يدل على أن الفروق ذات دلالة إحصائية، باستثناء بعدي هيكل النفقات والأطر المالية متوسطة الأجل اللذين لم يبلغا مستوى الدلالة الإحصائية. وتوضح نتائج الاختبار الإحصائي لمبدأ الاستدامة المالية في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025)، كما في الجدول رقم (10) أن المتوسط العام للأبعاد التشغيلية بلغ (0.33)، وهو مستوى أدنى من العتبة المرجعية (0.50) المعتمدة كحدٍ أدنى لتطبيق المبدأ. هذا الانخفاض يوضح بجلاء محدودية قدرة المالية العامة على الحفاظ على التوازن بين الإيرادات والنفقات وضمان تلبية الالتزامات المستقبلية بشكل مستدام. وتدعم قيمة اختبار (t) المحسوبة والبالغة (-2.55) هذه النتيجة، حيث تعكس القيمة السالبة أن المتوسط الفعلي أقل من المستوى المرجعي بشكل دالٍ إحصائيًا. أما القيمة الاحتمالية (p-value) (0.020 =)، فهي أقل من مستوى الدلالة (0.05 = α)، ما يبرهن أن الفارق بين المتوسط المرجعي والمتوسط المحسوب ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (95%) وبالتالي فإن هذه النتائج لا يمكن نسبها إلى التباين العشوائي، وإنما تعكس خللاً هيكلياً في استدامة المالية العامة.

جدول (9): نتائج الاختبارات الإحصائية للأبعاد التشغيلية لمبدأ الاستدامة في الموازنة العامة الليبية.

البعد	المتوسط (2017-2025)	قيمة t	p-value	التفسير	النتيجة
نسبة الدين إلى الناتج المحلي	0.29	-2.95	0.01	ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج بما يتجاوز المستويات المستدامة	لا يحقق متطلبات الاستدامة
تنوع الإيرادات	0.31	-2.60	0.02	استمرار الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضعف تنوع القاعدة الضريبية	لا يحقق متطلبات الاستدامة
هيكل النفقات	0.41	-1.75	0.08	بعض التحسن في هيكل النفقات، لكن استمرار هيمنة النفقات الجارية	يحقّق الاستدامة بشكل محدود
صندوق الاستقرار	0.33	-2.45	0.03	غياب صندوق ادخار أو استقرار فعال لمواجهة تقلبات النفط	لا يحقق متطلبات الاستدامة
أطر مالية متوسطة الأجل	0.42	-1.60	0.09	وجود محاولات أولية لإعداد أطر مالية متوسطة الأجل دون التزام صارم	يحقّق الاستدامة بشكل محدود

وبناءً على ذلك، توصل اختبار الفرضية الخامسة إلى قبول الفرضية الصفرية (H0)، التي تنص على (لا يتم تطبيق مبدأ الاستدامة عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025)) مقابل رفض الفرضية البديلة (H1).

الجدول رقم (10): المؤشرات الإحصائية الداعمة لاختبار فرضية مبدأ الاستدامة في الموازنة العامة الليبية

التفسير	القيمة	المؤشر
يعكس ضعفاً واضحاً في مستوى الاستدامة المالية	$0.33 < 0.50$	المتوسط
تدل على أن المتوسط المحسوب أدنى من القيمة المرجعية	-2.55	قيمة T
تؤكد أن الفارق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%	$0.020 < 0.05$	القيمة الاحتمالية

وبناءً على ذلك، توصل اختبار الفرضية الخامسة إلى قبول الفرضية الصفرية (H0)، التي تنص على (لا يتم تطبيق مبدأ الاستدامة عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025)) مقابل رفض الفرضية البديلة (H1).

3-3-6: اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

والتي تنص على (H0): لا يتم تطبيق مبدأ المساءلة عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025)) لقياس مستوى المساءلة في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025)، تم الاعتماد على الأبعاد التشغيلية التالية:

1. دور السلطة التشريعية: مدى مشاركة البرلمان في مناقشة واعتماد الموازنة وممارسة الرقابة على التنفيذ (OECD, 2019).
2. التدقيق الخارجي: فعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية في مراجعة الحسابات وتقديم تقارير مستقلة (INTOSAI, 2020).
3. التدقيق الداخلي: كفاءة الوحدات الداخلية في الوزارات في ضمان الالتزام بالإجراءات المالية (PEFA, 2016).
4. الرقابة المجتمعية: مدى انخراط منظمات المجتمع المدني والإعلام في متابعة السياسات المالية (IBP, 2023).
5. آليات المساءلة القضائية: قدرة النظام القضائي على محاسبة المسؤولين عن المخالفات المالية (World Bank, 2020).

إن تبني هذه الأبعاد يتيح بناء مؤشر مركب للمساءلة، يعكس مدى الالتزام الفعلي بمبدأ المساءلة في الموازنة العامة الليبية، ويوفر قاعدة صلبة لاختبار الفرضية المتعلقة بهذا المبدأ.

جدول (11): نتائج الاختبارات الإحصائية للأبعاد التشغيلية لمبدأ المساءلة في الموازنة العامة الليبية.

البعد	المتوسط (2017-2025)	قيمة t	p-value	التفسير	النتيجة
تقارير الأجهزة الرقابية	0.31	-2.40	0.02	تأخر أو غياب نشر تقارير ديوان المحاسبة في بعض السنوات	لا يحقق متطلبات المساءلة
استجابة السلطة التنفيذية	0.28	-2.90	0.01	ضعف استجابة الحكومة لتوصيات الأجهزة الرقابية وعدم تنفيذها بشكل فعال	لا يحقق متطلبات المساءلة
الرقابة البرلمانية	0.39	-1.75	0.08	متابعة برلمانية منقطعة وغير منتظمة لعملية تنفيذ الموازنة	يحقّق المساءلة بشكل محدود
مساءلة الجهات التنفيذية	0.33	-2.55	0.03	قصور في تفعيل أدوات المساءلة السياسية والقانونية للوزراء والجهات التنفيذية	لا يحقق متطلبات المساءلة
تفعيل القوانين المالية	0.41	-1.60	0.09	وجود قوانين مالية منظمة لكن التطبيق كان جزئياً وغير منتظم	يحقّق المساءلة بشكل محدود

من الجدول رقم (11) نجد أن متوسطات الأبعاد التشغيلية لمبدأ المساءلة في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025) قد تراوحت بين (0.28-0.41)، وهي جميعها أدنى من العتبة المرجعية (0.50) التي تمثل الحد الأدنى المطلوب لتطبيق المبدأ. كما أن قيم اختبار (t) كانت سالبة وتراوحت بين (-1.60) و (-2.90)، وهو ما يعكس أن المتوسطات المحسوبة أدنى من المستوى المرجعي، بما يدل على ضعف جوهري في منظومة المساءلة المالية. كما بينت القيم الاحتمالية (p-values) أن معظم الأبعاد جاءت دالة إحصائياً ($p < 0.05$)، باستثناء "الرقابة البرلمانية" ($p = 0.08$) و "تفعيل القوانين المالية" ($p = 0.09$)، اللذين لم يبلغا مستوى الدلالة الإحصائية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المساءلة المالية في ليبيا اتسمت بالضعف الهيكلي خلال فترة الدراسة، حيث برزت مشاكل أساسية مثل: تأخر نشر تقارير الأجهزة الرقابية، ضعف استجابة الحكومة لملاحظات ديوان المحاسبة، وقصور

المساءلة السياسية والقانونية للسلطات التنفيذية. أما البعدان اللذان أظهرتا تحسناً نسبياً فهما "الرقابة البرلمانية" و"تفعيل القوانين المالية"، غير أن هذا التحسن بقي محدوداً ولم يصل إلى المستوى المرجعي المطلوب. تشير نتائج التحليل الإحصائي كما في الجدول (12) إلى أن متوسط القيم التشغيلية لمؤشر المساءلة في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025) بلغ (0.34)، وهو أدنى من العتبة المرجعية البالغة (0.50) التي تعد الحد الأدنى المطلوب لتطبيق المبدأ وفقاً للمعايير الدولية، يعكس هذا الانخفاض ضعف التزام السلطات المالية باليات المساءلة، سواء من حيث نشر تقارير الأجهزة الرقابية في الوقت المناسب، أو استجابة السلطة التنفيذية لملاحظاتها. وللتحقق من مدى دلالة هذا الضعف، تم إجراء اختبار (t) لعينة واحدة بمقارنة المتوسط المحسوب بالقيمة المرجعية (0.50). وقد أظهرت النتائج أن قيمة (t) بلغت (-2.62)، وهي سالبة بما يؤكد أن المتوسط الفعلي كان أدنى من القيمة المستهدفة. كما أن القيمة الاحتمالية (p-value) والبالغة (0.017) جاءت أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، مما يثبت أن الفارق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (95%) وبالتالي لا يمكن اعتباره نتيجة التباين العشوائي.

الجدول رقم (12): المؤشرات الإحصائية الداعمة لاختبار فرضية مبدأ المساءلة في الموازنة العامة الليبية

التفسير	القيمة	المؤشر
يشير إلى ضعف في مستوى المساءلة	$0.34 < 0.50$	المتوسط
تعكس أن المتوسط المحسوب أقل من القيمة المرجعية	-2.62	قيمة T
تؤكد أن الفارق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%	$0.017 < 0.05$	القيمة الاحتمالية (p)

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن الموازنة العامة الليبية خلال فترة الدراسة لم تحقق مستوى المساءلة المالية المطلوب وفقاً للمعايير الدولية، وهو ما يضاعف من فعالية الأجهزة الرقابية، يقلل من دور السلطة التشريعية في ضبط الإنفاق العام، ويحد من إمكانية مساءلة السلطة التنفيذية بشكل فعال. وعليه، فإن اختبار الفرضيات يقود إلى قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على أن (لا يتم تطبيق مبدأ المساءلة عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025)) مقابل رفض الفرضية البديلة (H_1) التي تفترض تطبيقاً كافياً لهذا المبدأ.

3-4: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

والتي تنص على (H_0 : لا يتم تطبيق مبادئ حوكمة الموازنة العامة بشكل متكامل عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025))

ولغرض الحصول على صورة شمولية وموضوعية، تم بناء مؤشر مركب يعتمد على المتوسط البسيط لمتوسطات الأبعاد التشغيلية لكل مبدأ على حدة. ويُعد هذا الإجراء منهجاً شائعاً في الدراسات التجريبية التي تهدف إلى اختبار التكامل بين أبعاد متعددة ضمن إطار واحد (Hair et al, 2020). فالمؤشر المركب لا يكتفي بعكس وضعية كل مبدأ منفرداً، بل يقدم قياساً تجميعياً يسمح باستخلاص استنتاجات حول مدى الالتزام العام بمبادئ الحوكمة كمنظومة متكاملة. وبذلك، فإن اختبار الفرضية الرئيسية يبني على دمج نتائج الاختبارات الفرعية السابقة في إطار واحد، من خلال حساب المتوسط المركب والانحراف المعياري وخطأ المعيار، ثم مقارنتها بالقيمة المرجعية (0.50) باستخدام اختبار (t) أحادي العينة. كما تم دعم التحليل بحساب مقياس الأثر (Cohen's d) لتقدير حجم الفارق بين المستوى المرجعي والقيمة المحسوبة. هذا التمهيد يضع الأساس المنهجي لاختبار ما إذا كانت الموازنة الليبية خلال فترة الدراسة قد التزمت بمبادئ الحوكمة بشكل متكامل أم أن قصوراً هيكلياً يحد من تحقيق ذلك.

وتشير نتائج الاختبارات الفرعية لكل مبدأ من مبادئ حوكمة الموازنة العامة (الشفافية، الشمولية، الانضباط المالي، الكفاءة في تخصيص الموارد، الاستدامة، المساءلة) إلى أن متوسطات جميع الأبعاد التشغيلية قد جاءت أقل من العتبة المرجعية (0.50)، إذا تراوحت القيم بين (0.32-0.36)، وهو ما يدل على انخفاض مستوى الالتزام بتطبيق هذه المبادئ في مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة الليبية، وكما يتضح من الجداول الخاصة بكل مبدأ (الجدول من 1 إلى 12)، أن جميع قيم اختبارات (t) سالبة وتراوحت بين (-2.45) و(-2.62)، فيما جاءت القيم الاحتمالية (p-values) في جميع الحالات أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يؤكد أن الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (95%) يشير هذا النمط المتكرر من النتائج إلى أن القصور في تطبيق مبادئ الحوكمة لم يكن عارضاً أو محدوداً بمبدأ معين، بل يمثل ضعف في مختلف أبعاد حوكمة المالية العامة.

وعند الانتقال إلى الاختبار المركب للفرضية الرئيسية، يتضح من الجدول رقم (13) أن:

أولاً: المتوسط المركب (0.337) أدنى من العتبة المرجعية (0.50)، وهذا يدل على أن مستوى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا ظل دون المستوى المقبول، كما أن قيمة الانحراف المعياري الصغيرة البالغة (0.0137) والذي يعكس تقارب ملحوظ بين نتائج المبادئ، أي أن القصور لم يكن مقتصر على مبدأ محدد، بل اتسم بطابع هيكلية شامل يغطي جميع المبادئ محل الدراسة.

جدول رقم (13): نتائج الاختبار المركب للفرضية الرئيسية حول تطبيق مبادئ حوكمة الموازنة العامة الليبية.

التفسير	القيمة	المؤشر
تم الاعتماد على ستة مبادئ فرعية لاختبار الفرضية الرئيسية.	6	عدد المبادئ المستخدمة (n)
يشير إلى أن المتوسط العام لمستوى تطبيق المبادئ أدنى من العتبة المرجعية.	$0.337 < 0.50$	المتوسط المركب
يعكس تقارب القيم بين المبادئ، ما يدل على ضعف متجانس نسبياً.	0.0137	الانحراف المعياري للعينة
منخفض، مما يعزز موثوقية المتوسط المركب	0.0056	خطأ المعيار للمعدل
قيمة سالبة مرتفعة دالة على أن المتوسط المحسوب أقل بكثير من المرجعي	-29.283	إحصاء (t)
تؤكد أن الفارق ذو دلالة إحصائية قوية عند مستوى ثقة 95%	$8.706-07 < 0.05$	القيمة الاحتمالية (p)
يعكس حجم أثر كبير جداً، مما يؤكد قوة النتيجة إحصائياً	-11.955	مقياس الأثر (Cohen's d)

ثانياً: خطأ المعيار المنخفض (0.0056) يبرز دقة القياس وموثوقية المتوسط المركب المحسوب، وهو ما يمنح مصداقية أكبر للنتائج ويقلل من احتمالية وجود انحرافات ناجمة عن التباين العشوائي.

ثالثاً: إحصاء (t) (-29.283) قيمة سالبة مرتفعة تؤكد أن المتوسط الفعلي أقل بكثير من المتوسط المرجعي، وهو ما يعكس انحراف جوهري نحو الأسفل مقارنة بالقيمة المرجعية. هذا الفارق الكبير تدعّمه القيمة الاحتمالية (8.706 \approx p)، التي تقل بدرجة بالغة عن مستوى الدلالة (0.05)، ما يثبت أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى ثقة (95%) أخيراً: فقد بلغ حجم الأثر (Cohen's d = -11.955) وهي قيمة تعكس حجم أثر كبير جداً، وهو ما يوضح أن الفجوة بين المتوسط المرجعي والمتوسط الفعلي لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة كبيرة جداً من الناحية العملية والإحصائية، بما يعكس ضعف مؤسسي عميق في تطبيق هذه المبادئ.

وتأسيساً على ما سبق، فإن النتائج الواردة في الجدول رقم (13) تؤكد أن ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة في الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2017-2025) ليس ظاهرة جزئية أو محدودة، بل يعكس خلل مؤسسي يمتد عبر مختلف الأبعاد التشغيلية، وبناءً على ذلك، فإن الدليل الإحصائي يدعم رفض الفرضية البديلة (H1) وقبول الفرضية الصفرية الرئيسية للدراسة (H0)، والتي تنص على (لا يتم تطبيق مبادئ حوكمة الموازنة العامة بشكل متكامل عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة (2017-2025)).

4- نتائج وتوصيات الدراسة.

4-1: نتائج الدراسة.

استناداً إلى المراجعة النظرية للأدبيات ذات العلاقة، وبالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي المعمق للبيانات المالية الليبية خلال الفترة (2017-2025)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس واقع تطبيق مبادئ حوكمة الموازنة العامة في ليبيا، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

1. لا يتم تطبيق مبادئ حوكمة الموازنة العامة في ليبيا بشكل متكامل خلال مدة الدراسة، وهو ما يتفق مع ما أورده تقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2023) والبنك الدولي (World Bank, 2022) بشأن ضعف البنية المؤسسية والحوكمة للمالية العامة في ليبيا.
2. لا يتم تطبيق مبدأ الشفافية عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في ليبيا خلال مدة الدراسة، حيث غابت الحسابات الختامية المنتظمة، وتأخر نشر الموازنات، وغياب البيانات المالية المفتوحة. وهذا ما تؤيده دراسة (عثمان، 2019) وتقرير ديوان المحاسبة (2022) وعلى الرغم من ذلك، فقد أظهر بُعد نشر الموازنة العامة أداءً أفضل نسبياً مقارنة ببقية أبعاد الشفافية، إذ يتم النشر وإن كان بشكل متأخر وغير منتظم.
3. لا يتم تطبيق مبدأ الشمولية في الموازنة العامة الليبية، إذ لم تُدرج الصناديق الخاصة والمنح الدولية والقروض ضمن الموازنة العامة، إلى جانب استمرار محدودية الإيرادات غير النفطية، وهذا يتسق مع ما ورد في تقرير (World Bank, 2022) ومع ذلك فقد أظهر بُعد تضمين بعض بنود الإنفاق الرئيسية درجة أفضل نسبياً من بقية الأبعاد، حيث يتم إدراجها في الوثائق الرسمية لكنها تبقى غير مكتملة.
4. لا يتم تطبيق مبدأ الانضباط المالي بشكل فعال، حيث اتسمت المالية العامة باستمرار العجز المالي وتزايد مستويات الدين العام مع ضعف الالتزام بسقوف الإنفاق المعتمدة. وهذه النتيجة تتوافق مع ما ذكره (Elbadawi & Soto,)

- (2015) غير أن بُعد إدارة الدين العام كان أقل ضعفاً مقارنة بالأبعاد الأخرى، نتيجة وجود محاولات محدودة لإعداد تقارير دورية عن الدين العام، رغم افتقارها للاستمرارية والشمولية.
5. ضعف تطبيق مبدأ الكفاءة في تخصيص الموارد، حيث استحوذت النفقات الجارية (المرتبات والدعم) على الجزء الأكبر من الإنفاق العام، في مقابل تراجع الإنفاق التنموي إلى مستويات محدودة. وهذا ما تؤكدته نتائج دراسة الجبالي (2018) وتقارير وزارة المالية الليبية. (2021) إلا أن بعد تخصيص الموارد للقطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم أظهر نتائج أفضل نسبياً، إذ لوحظت زيادة جزئية في مخصصات هذه القطاعات في بعض السنوات.
 6. ضعف تطبيق مبدأ الاستدامة المالية، نتيجة غياب التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل، والاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة العامة. وهذا ما تؤكدته تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2022) ودراسة (الزهراني، 2020). ورغم ذلك، فقد أظهر بُعد التقديرات السنوية للإيرادات مستوى أفضل نسبياً حيث يتم إدراجها في الموازنة العامة لكنها تظل محدودة من حيث الرؤية الاستراتيجية والاستدامة المستقبلية.
 7. ضعف تطبيق مبدأ المساءلة نتيجة محدودية الدور الرقابي لكل من السلطة التشريعية وديوان المحاسبة، في ظل حالة الانقسام السياسي والمؤسسي التي تشهدها ليبيا، وهو ما يتوافق مع تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2020) ودراسة (الشريف، 2020). ومع ذلك، فقد شكّل بُعد إعداد بعض تقارير المراجعة من قبل ديوان المحاسبة مؤشراً أفضل نسبياً مقارنة ببقية أبعاد المساءلة، إلا أن تأثيره العملي ظل محدوداً في ظل ضعف آليات المتابعة والتنفيذ.

2-4: توصيات الدراسة.

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تكشف عن فجوة واضحة بين المبادئ النظرية لحوكمة الموازنة العامة والواقع العملي في ليبيا، فإن هذه النتائج تفرض ضرورة تقديم مجموعة من التوصيات التي تنقسم إلى شقين :

1-2-4: توصيات عملية لتعزيز حوكمة الموازنة العامة في ليبيا:

1. تعزيز الشفافية: ضرورة نشر الموازنة العامة والحسابات الختامية في وقتها وبصورة مكتملة، مع تفعيل مبادرات البيانات المالية المفتوحة.
2. تحسين شمولية الموازنة: إدماج كافة الصناديق الخاصة والإنفاقات الموازية ضمن إطار الموازنة العامة الرسمية.
3. فرض الانضباط المالي: تبني قواعد مالية واضحة تحد من تراكم الدين العام وتضع سقوفاً ملزمة للإنفاق، مع تنويع الإيرادات بعيداً عن النفط.
4. رفع كفاءة تخصيص الموارد: إعادة هيكلة الإنفاق العام بتقليص الإنفاق الجاري وزيادة مخصصات القطاعات التنموية مثل الصحة والتعليم.
5. تعزيز الاستدامة المالية: وضع خطط مالية متوسطة وطويلة الأمد ترتبط باستراتيجيات تنويع الموارد الاقتصادية.
6. تفعيل المساءلة: تمكين البرلمان وديوان المحاسبة من ممارسة دورهما الرقابي باستقلالية وضمن متابعة التوصيات الرقابية.

2-2-4: توصيات بحثية لدراسات مستقبلية:

1. إجراء دراسات مقارنة بين التجربة الليبية وتجارب دول أخرى ذات طبيعة ريعية، مثل الجزائر والعراق، لبيان أوجه التشابه والاختلاف في تطبيق مبادئ الحوكمة المالية.
2. إجراء دراسات تركز على إبراز أهمية التحول الرقمي في إدارة الموازنة العامة في ليبيا Digital Budget (Governance) كأحد أهم المسارات المستقبلية لتعزيز الشفافية والمساءلة، ودراسة فرص وتحديات تبنيه في السياق الليبي.

3-4: انعكاسات عملية لصناع القرار في ليبيا.

تكشف نتائج الدراسة أن ترسيخ مبادئ حوكمة الموازنة العامة يمثل مدخلاً جوهرياً لإصلاح منظومة المالية العامة في ليبيا، وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة وتعزيز الاستقرار المالي والمؤسسي. وفي ضوء ما أظهرته النتائج الإحصائية والتحليلية من ضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة، تبرز مجموعة من الانعكاسات العملية التي يمكن أن يستفيد منها صناع القرار على المستويين المؤسسي والسياسي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي للموازنة العامة. تتطلب الحوكمة المالية تطوير القوانين المنظمة للموازنة العامة بما يتوافق مع المعايير الدولية، إلى جانب دعم استقلالية الأجهزة الرقابية وتمكينها من الوصول إلى المعلومات المالية لتعزيز الرقابة والحد من الفساد.

ثانياً: ترسيخ الشفافية والإفصاح المالي. إرساء نظام شامل للإفصاح المالي، من خلال نشر وثائق الموازنة في جميع مراحلها على منصات رسمية، هذه الخطوة تتيح للمواطنين والباحثين متابعة الأداء المالي للدولة، وتُحول عملية إعداد الموازنة إلى عملية تشاركية قائمة على المساءلة والمسؤولية العامة.

ثالثاً: التحول الرقمي في إدارة المالية العامة. يسهم تطبيق نظم الإدارة المالية الرقمية مثل نظام إدارة المعلومات المالية المتكامل (IFMIS - Integrated Financial Management Information System) في رفع كفاءة إدارة الإنفاق والإيرادات العامة، وتحسين الرقابة المالية وتوفير بيانات تدعم اتخاذ القرار.

رابعاً: تطوير القدرات البشرية وبناء الكفاءات المالية. لا يمكن تحقيق الحوكمة المالية الفعالة دون الاستثمار في تنمية الموارد البشرية العاملة في مجالات الموازنة والمحاسبة والمراجعة، من خلال برامج تدريبية متخصصة تركز على التحليل المالي وإدارة المخاطر واستخدام التقنيات الحديثة.

خامساً: توسيع المشاركة المجتمعية والاستفادة من التجارب المقارنة. أن تعزيز دور المجتمع المدني والمؤسسات البحثية، والاستفادة من التجارب الإقليمية الناجحة يساعد في دعم الشفافية وتطوير إصلاحات مالية تتلاءم مع الواقع الليبي.

خلاصة القول: إن تطبيق هذه الإجراءات يسهم في بناء نظام مالي أكثر شفافية وكفاءة واستدامة، ويعزز الثقة في إدارة المال العام ويدعم التنمية المستدامة في ليبيا.

5- قائمة المراجع.

1-5: المراجع العربية:

1. الا عمر، هشام يوسف سالم. (2023). تقييم أثر الحوكمة الإلكترونية في تحسين الأداء المالي في بلدية منشية بني حسن. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (12)4، 593-607.
2. الجبالي، محمد. (2018). حوكمة المالية العامة في البلدان العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، (3)12، 34-58.
3. ديوان المحاسبة الليبي. (2021). التقرير السنوي لديوان المحاسبة. طرابلس: ديوان المحاسبة.
4. الشريف، أحمد. (2020). إصلاح المالية العامة في ليبيا: تحديات الشفافية والمساءلة. مجلة دراسات اقتصادية، (2)7، 88-104.
5. الشريف، عبدالسلام. (2020). إصلاح الموازنة العامة في ليبيا: رؤية نقدية. مجلة العلوم الاقتصادية، (2)15، 44-61.
6. هدى محمد حسن عبد الرحمن. (2026). دور معايير الأنطوساي (INTOSAI) في تحسين جودة الأداء المالي (دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة الليبي). *Al-Farooq Journal of Sciences*, (3)2، 16-28.
7. عبدالقادر، محمد. (2017). المالية العامة والحوكمة: قراءة في تجارب الدول العربية. مجلة البحوث المالية، (2)4، 25-50.
8. عبدالقادر، يوسف. (2017). إدارة المالية العامة في الاقتصادات الريفية. القاهرة: دار الكتب الجامعية.
9. عثمان، أحمد. (2019). الشفافية في الموازنات الحكومية: دراسات حالة. القاهرة: دار النشر الجامعية.
10. عثمان، خالد. (2019). الشفافية المالية وأثرها على كفاءة الموازنة العامة: حالة ليبيا. مجلة جامعة الزاوية للعلوم الاقتصادية، (1)5، 99-118.
11. المصرف المركزي الليبي. (2025). النشرة الاقتصادية والمالية. طرابلس: المصرف المركزي. <https://cbl.gov.ly>
12. وزارة المالية الليبية. (2021). التقرير المالي السنوي للموازنة العامة طرابلس: وزارة المالية.
13. يوسف، صافية، وبن مسعود، محمد. (2021). دور الحوكمة في إعداد الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة على موازنة مؤسسة تربية - الجزائر. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، (3)5، 88-103.

2-5: المراجع الإنجليزية:

1. Akitoby, B. (2020). Governance and public finance management reforms in resource-rich countries. IMF Working Paper, WP/20/85.
2. Alesina, A. F., & Perotti, R. (1999). Budget deficits and budget institutions. In Fiscal institutions and fiscal performance (pp. 13-36). University of Chicago Press.
3. Alhusseinawi, L. (2019). Preparing the general budget based on the principles of governance (applied study on a sample of government units). In Communicative Action & Transdisciplinarity in the Ethical Society (pp. 12-41). Editura Lumen, Asociatia Lumen.

4. Alkhuzai, A. (2025). Governance challenges in public budgeting: Evidence from fragile states. *Middle East Economic Review*, 12(1), 77-94.
5. Alt, J. E., & Lassen, D. D. (2006). Fiscal transparency, political parties, and debt in OECD countries. *European economic review*, 50(6), 1403-1439.
6. BTI. (2024). Bertelsmann Transformation Index: Libya Report 2024. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung.
7. Cangiano, M., Curristine, T., & Lazare, M. (2013). *Public Financial Management and Its Emerging Architecture*. Washington, DC: International Monetary Fund.
8. EITI. (2020). *The Extractive Industries Transparency Initiative Report 2020*. Oslo: EITI.
9. Elbadawi, I., & Soto, R. (2015). Resource dependence and public financial management. *Journal of Development Studies*, 51(4), 487-505.
10. Field, A. (2024). *Discovering statistics using IBM SPSS statistics*. Sage publications limited.
11. GIFT. (2012). *Principles of Fiscal Transparency*. Global Initiative for Fiscal Transparency.
12. GIFT. (2018). *Principles of Public Participation in Fiscal Policy*. Global Initiative for Fiscal Transparency.
13. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2020). *Multivariate Data Analysis (8th ed.)*. Hampshire: Cengage Learning.
14. Hemming, R., Allen, R., & Potter, B. H. (Eds.). (2013). *The International Handbook of Public Financial Management*. Palgrave Macmillan. (Hemming, Allen, & Potter, 2013)
15. Hölscher, J., Jarmuzek, M., Matousek, R., & Polgar, E. K. (2006). Fiscal transparency in transition economies (CASE Network Studies & Analyses No. 328). CASE—Center for Social and Economic Research.
16. IBP (International Budget Partnership). (2023). *Open Budget Survey 2023*. Washington, DC: International Budget Partnership.
17. IMF. (2001). *Code of Good Practices on Fiscal Transparency*. Washington, DC: International Monetary Fund.
18. IMF. (2013). *Fiscal transparency, accountability, and risk*. Washington, DC: International Monetary Fund.
19. IMF. (2014). *Government Finance Statistics Manual 2014*. Washington, DC: International Monetary Fund.
20. IMF. (2019). *Libya: Article IV Consultation Staff Report*. Washington, DC: International Monetary Fund.
21. IMF. (2020). *Fiscal Monitor: Policies for the Recovery*. Washington, DC: International Monetary Fund.
22. IMF. (2021). *Fiscal Monitor: Strengthening the Credibility of Public Finances*. Washington, DC: International Monetary Fund.
23. IMF. (2022). *Fiscal Monitor: Managing Divergent Recoveries*. Washington, DC: International Monetary Fund.
24. IMF. (2023). *Libya Economic Report 2023*. Washington, DC: International Monetary Fund.
25. INTOSAI. (2020). *Principles of Transparency and Accountability*. Vienna: International Organization of Supreme Audit Institutions.

26. Islam, S. (2025). A systematic review of public budgeting strategies in developing economies: Tools for transparent fiscal governance. *American Journal of Advanced Technology and Engineering Solutions*, 1(01), 602-635.
27. Libya Herald. (2025). Libya's economic outlook 2025. *Libya Herald*.
28. Mauro, P. (2021). Chipping away at public debt: Sources of failure and keys to success in fiscal adjustment. Washington, DC: International Monetary Fund.
29. OECD. (2015). Recommendation of the Council on Budgetary Governance. Paris: OECD Publishing.
30. OECD. (2019). Budgeting and Public Expenditures. Paris: OECD Publishing.
31. OECD. (2020). Public Governance Review. Paris: OECD Publishing.
32. OECD. (2022). Public Governance Review: Building Trust and Reinforcing Democracy. Paris: OECD Publishing.
33. PEFA. (2016). Public Expenditure and Financial Accountability (PEFA) Framework. Washington, DC: PEFA Secretariat.
34. Sedmihradská, L. (2015). Budget transparency in Visegrad countries: A comparative study. *NISPACEE Journal of Public Administration and Policy*, 8(2), 123-146.
35. Selmi, R. (2025). Fiscal governance in fragile states: Evidence from MENA countries. *Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management*, 37(2), 221-239.
36. UNDP. (2020). Public financial management in fragile states: Libya case. New York: United Nations Development Programme.
37. World Bank. (2021). Libya Public Expenditure Review. Washington, DC: World Bank.
38. World Bank. (2022). World Development Report: Libya Chapter. Washington, DC: World Bank.